

ملتقى الكويت المالي 2010 (1)

يشرفني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح يحفظه الله على تفضّله بالرعاية الكريمة لهذا المؤتمر الذي يُعقد تحت عنوان "ملتقى الكويت المالي 2010"، ولحضوره الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى.

ويسعدني أن أرحّب بكم جميعاً أجمل ترحيب على أرض دولة الكويت التي يسرّها استضافة هذا الملتقى بما يتناوله من مواضيع وقضايا هامة متعلّقة بآخر تطوّرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وسبل تطوير اقتصاداتنا العربية بصفة عامّة، وقطاعاتها المصرفية والمالية على وجه الخصوص، للتأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضته تداعيات تلك الأزمة.

كما أود أن أعبر عن ترحيبي بالمشاركين في أعمال هذا الملتقى من الدول الأخرى الشقيقة والصديقة، وممثلي الهيئات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني، وأن أحيي الجهود الطيّبة التي بذلتها مجموعة الاقتصاد والأعمال، واتحاد مصارف الكويت، وجميع المعنيين من بنك الكويت المركزي وعملهم الدؤوب في الإعداد والتجهيز لعقد هذا الملتقى، وتعاونهم المثمر في تنظيمه.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجّه بالشكر لجميع الجهات الراعية لهذا الملتقى، ولكل من ساهم في نجاح انعقاده، وأخصّ بالذكر السادة المحاضرين ومُعَدّي الأوراق والبحوث والمعقبين عليها، وكذلك السادة المشاركين في إدارة حلقات النقاش.

أود أن أشير أولاً وبكل اعتزاز إلى النجاح الباهر الذي حققه الملتقى في العام الماضي، وهو نجاح شهدت به النخبة من الحضور، وتناقلته وسائل الإعلام التي بدورها أشادت بما حققه من نجاح غير مسبوق في صناعة المؤتمرات الاقتصادية والمالية في دولة الكويت. وإني على ثقة بأن هذا الملتقى الثاني الذي بدأ أعماله اليوم سيحقق، إن شاء الله، النجاح ذاته، بوجود هذه النخبة من المشاركين والمتحدثين، وبما يتناوله من مواضيع ذات أهمية بالغة لمسيرة التطور الاقتصادي والمالي لبلدان منطقتنا العربية.

لا تزال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تلقي بآثارها على الكثير من اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة، وذلك بالرغم من التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي (وبدرجات متفاوتة) نتيجة لإجراءات التحفيز المالي غير المسبوقة التي تم اتخاذها من جانب العديد من الدول. وتبدو آثار هذه الأزمة في ضوء ما تواجهه العديد من البلدان من تحديات لحالات عجز في المالية العامة، وارتفاع معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع الحاجة إلى متابعة تقديم خطط التحفيز القائمة، وذلك للمحافظة على استدامة الانتعاش الذي يعتبر مفتاح الحل لمكافحة معدلات البطالة التي بقيت في العديد من البلدان عند مستويات تاريخية مرتفعة. ولذلك جاء البيان الختامي لاجتماع مجموعة العشرين في تورنتو بكندا في نهاية شهر يونيو عام 2010 ليعكس أهمية التوازنات الدقيقة في معالجة أوضاع المالية العامة دون تطبيق إجراءات التقشف التي تؤدي إلى تقويض التعافي الاقتصادي، ومؤكداً على أهمية إيجاد بيئة مالية مستقرة لضمان نمو اقتصادي قوي ومستدام ومتوازن في إطار من السياسات المالية السليمة القادرة على توفير المرونة لمقاومة أي صدمات جديدة، وضمان القدرة على مواجهة التحديات السكانية لعدم ترك الأجيال القادمة تحت إرث من العجز والديون.

كذلك أبرزت الأزمة المالية العالمية أهمية الدور الذي تمارسه البنوك المركزية في تطوير الرقابة الكلية الحصيفة (Macroprudential) إلى جانب الرقابة الجزئية الحصيفة (Microprudential)، وأهمية المنافع التي تترتب على الجمع بين هذه المهام.

من جانب آخر، أكدت الأزمة المالية العالمية على أهمية تعزيز الاستقرار المالي وارتباطه بالاستقرار النقدي (مستوى الأسعار)، الأمر الذي يتطلب رسم السياسة النقدية في إطار حزمة السياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، وبما يؤدي إلى توفير بيئة اقتصادية مناسبة ومشجعة للنشاط الاقتصادي، وتحقيق استقرار الأسعار، ونجاح آلية التحوّل في السياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي. وبما يعزّز أهمية دور البنوك المركزية في سياسة الاستقرار المالي هو كونها المقرض الأخير للبنوك، وأن توفير السيولة المناسبة هو أمر حاسم لتقرير الاستقرار المالي.

وفي إطار جهود لجنة بازل في مجال الإصلاحات المالية المتعلقة بتطوير نظم وأساليب العمل الرقابي على المستوى الدولي، أقرّت مجموعة المحافظين ورؤساء الرقابة في شهر سبتمبر الماضي مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بتقوية معيار رأس المال ومعيار السيولة ووضع نسبة للرفع المالي، وذلك في إطار حزمة إصلاحات يطلق عليها (بازل 3). وسوف يكون تطبيق هذه المعايير خلال فترة انتقالية بحيث لا تتأثر فاعلية الدور الذي تقوم به البنوك في دعم الانتعاش الاقتصادي. وإننا إذ نقدر أهمية تلك الإصلاحات في توفير مصدّات إضافية لمواجهة الصدمات واستيعاب الخسائر التي تتعرّض لها البنوك، وبما يساهم في إيجاد نظم مصرفية أكثر مرونة واستقراراً، وأكثر قدرة على مواجهة متطلبات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فإننا نرى أن فاعلية هذه الإصلاحات ستظهر بشكل أفضل عندما يتم مساندتها بممارسات سليمة لإدارة المخاطر، مع وجود نظم إنذار مبكر واختبارات للضغط المالي.

كذلك أبرزت تلك الأزمة الأهمية الخاصة بجوانب أخرى في عملية الإصلاحات المالية في المجال التنظيمي، وذلك فيما يتعلّق بالحاجة إلى الحدّ من المخاطر المرتبطة بمؤسسات مالية كبرى ذات أهيمه نظامية والترابط فيما بينها، حيث يتطلّب الأمر من السلطات الرقابية اتخاذ تدابير حيطة إضافية، مثل إخضاع هذه المؤسسات لمتطلّبات إضافية لكل من رأس المال والسيولة مع تدخل رقابي بصورة أكبر (More Intrusive Supervision).

في إطار الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ شهر سبتمبر عام 2008 لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2009 و2010 جهوده باتجاه تعزيز ضوابط العمل المصرفي، وبصفة خاصة ما يتعلق بإدارة المخاطر وإجراء اختبارات الضغط المالي بشكل نصف سنوي، مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). ولا يزال بنك الكويت يبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة في مجال تطوير نظم الإشراف والرقابة بما يواكب التطورات في المعايير الدولية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

ولعلّه من المناسب أن أشير في هذا المجال الى أن تقرير الفريق المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين بشأن تحديث برنامج تقييم القطاع المالي لدولة الكويت (FSAP)، الصادر في شهر يوليو عام 2010، قد أشاد بنجاح السلطة الرقابية في دولة الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية، ومن أن اختبارات الضغط المالي التي قام بها الفريق المشترك وفقاً لسيناريو الحالة الأسوأ (Worst Case Scenario) قد أظهرت قدرة القطاع المصرفي على تحمّل صدمات كبيرة وبشكل معقول.

وأخيراً، وقبل الانتهاء من هذه الكلمة، أود أن أشير إلى أن الدروس المستفادة من الأزمة هي أمبر بكثير مما يمكن حصرها أو تناولها في كلمة افتتاحية. كذلك، فإن الكثير مما نشير إليه كدروس لهذه الأزمة لا يزال يمثل قضايا مطروحة للنقاش وتبادل الآراء والأفكار بشأنها، ونأمل أن يتناولها الملتمقي بموضوعية يمكن معها رسم السياسات الرامية إلى تعزيز قدرة اقتصاداتنا العربية على مواجهة تحديات الواقع الجديد الذي فرضته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك في إطار التحديّ الأساسي الذي يواجهه صانعو السياسات وهو جعل النظام المالي أكثر أمناً مع تجنب الأزمات في المستقبل. وإذ أرحب بكم جميعاً مرّة أخرى، فإنه لا يسعني إلا أن أشكر لكم حضوركم متمنياً لهذا الملتمقي كلّ النجاح والتوفيق إن شاء الله.